

## 44 منظمة حقوقية تطالب مصر برد الجنسية للناشط رامي شعث

منذ 12 ساعة



القاهرة - «القدس العربي»: تضامنت 44 منظمة حقوقية، في بيان، الإثنين، مع المعتقل السياسي السابق رامي شعث وزوجته سيلين لوبران، في شکواهما الرسمية المقدمة أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بشأن انتهاكات الحكومة المصرية بحقهما، معتبرة الخطوة، مهمة نحو تحقيق العدالة للضحايا، ومحاسبة المسؤولين.

المنظمات، التي بينها، هيومن رايتس واتش، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، دعت السلطات المصرية إلى «تصحيح المظالم المرتكبة بحق رامي شعث، وعشرات الآلاف من السجناء السياسيين في مصر، ووضع حد لحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة للمحاكمة العادلة».

الآخرين».

وأشارت إلى أن الشكوى «تشدد على أهمية إعادة كافة ممتلكات عائلة شعث التي تمت مصادرتها، ورفع اسمه من قوائم الإرهاب، بالإضافة لضمان توافق كافة التشريعات المصرية، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مع التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان».

ودعت الحكومة المصرية أيضاً إلى «ضمان توافق كافة القوانين والممارسات في المستقبل مع الميثاق الأفريقي والالتزامات الدولية الأخرى لمصر».

وقالت إن «ما تعرض له شعث من انتهاكات خلال فترة احتجازه، هو مثال لما يعانيه عشرات الآلاف من السجناء السياسيين الآخرين في مصر، لمجرد ممارسة حقهم المشروع في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات، من فترات إخفاء قسري، وتجديد شبه تلقائي للحبس الاحتياطي بناءً على مزاعم الإرهاب التي لا أساس لها، وغياب الإجراءات القانونية الواجبة، وانتهاك حقوق السجناء بما في ذلك المنصوص عليها في لوائح السجون المصرية».

وتاتي هذه الاتهامات في سياق انتقال شعث واحتياطه على ذمة المحاكمة لمدة 30 شهرًا، وترحيل زوجته الفرنسية بشكل تعسفي من مصر، دون السماح لها بالتواصل مع السفارة الفرنسية. ولمدة 36 ساعة بعد اعتقال شعث، تم إخفاؤه قسراً واستجوابه في غيبة محامييه، وذلك قبلما يتقرر حبسه احتياطياً بناءً على مزاعم بالتعاون مع جماعة إرهابية».

وواصلت: «على مدار فترة احتجازه، لم يُعرض على شعث ولا على محامييه أي أدلة تدعم التهم الموجهة إليه، والتي استندت فقط لتحریقات من الأمن الوطني. ولمدة 5 أشهر، وبموجب قانون مكافحة الإرهاب، جددت نيابة أمن الدولة حبسه احتياطياً. أما بقية فترة الاحتجاز فكان يتم تجديد حبسه كل 45 يوماً بناءً على قرارات المحكمة الصادرة عن جلسات تم حرمان شعث ومحامييه من حضور بعضها، ولم يُقدم فيها دليل أو مبرر قانوني للاحتياط».

وأثناء «احتجاز رامي على ذمة القضية السابقة، قررت محكمة مصرية إضافته لقضية أخرى، دون إخطاره أو إخبار محامييه بالقضية الجديدة أو طبيعة الاتهامات، ولم يعرف شعث ومحامييه بالأمر إلا من التقارير الصحفية المصرية، وبناءً على هذه القضية تم إدراج اسمه على قوائم الإرهاب، الأمر الذي ترتب عليه منع شعث من السفر وتجميد أمواله والأصول المملوكة له. وفي نهاية المطاف وبعد ضغوط دولية، تم إطلاق سراح شعث في يناير/ كانون الثاني الماضي، بعدما أجبر على التنازل عن جنسيته المصرية وتم ترحيله مباشرةً إلى خارج البلاد»، تبعاً للمنظمات التي بيّنت أن رامي شعث وزوجته سيلين لجأ للجنة الأفريقية، وهي هيئة إقليمية وليس لها صفة مصرية، بسبب عجز المؤسسة القضائية المصرية وعدم وجود إرادة حقيقة لإجراء تحقيقات محايدة ومستقلة في انتهاكات الحكومة المصرية ومسؤوليتها، الأمر الذي يتضح من حجم التواطؤ مع الانتهاكات المرتكبة بحق عشرات الآلاف من المعتقلين السياسيين ومن بينهم شعث».



اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ \*

\* التعليق

\* البريد الإلكتروني

\* الاسم

إرسال التعليق

اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

\* أدخل البريد الإلكتروني

About us / حولنا

وظائف شاغرة

Advertise with us / أعلن معنا

أرشيف النسخة المطبوعة

أرشيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لifestyle ستايل

الاقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2022 صحيفة القدس العربي

by